

الأردن يكسب رهان النهوض بالسياحة

تكلت جهود الأردن في النهوض بقطاعه السياحي بالنجاح بعد تسجيل قفزة نوعية ساهمت في ردم الفجوة التي خلفها ركود محركات النمو الأخرى جراء الاضطرابات في أكبر شركائها الاقتصاديين في المنطقة خلال السنوات الأخيرة.

عمان - بثّ النمو المتسارع في عوائد السياحة حالة من التفاؤل في الأوساط الاقتصادية والشعبية الأردنية، بعد أن تولّى القطاع مهمة تخفيف الأزمات العميقة التي تعاني منها البلاد. وأثبتت أحدث البيانات أن عائدات الأردن ارتفعت من الدخل السياحي بنسبة 9 بالمئة إلى نهاية سبتمبر من العام الحالي لتصل 4.4 مليارات دولار. وكشفت البنك المركزي الأردني أن عائدات عمان من الدخل السياحي ارتفعت بفضل زيادة عدد السياح الكلي بنسبة 7 بالمئة بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2018 ليبلغ 4 ملايين و107 آلاف سائح تقريبا.

وبلغ الدخل السياحي العملة الأجنبية نهاية الربع الثالث من العام الحالي نحو 1.3 مليار دينار (4.4 مليارات دولار)، مقارنة مع نحو أربعة مليارات دولار للفترة نفسها من العام الماضي. وبرهنت البيانات الأولية الصادرة عن المركز عن ارتفاع عائدات البلد من الدخل السياحي لشهر سبتمبر الماضي لتصل إلى 9.486 ملايين دولار أي ما يعادل 7.7 بالمئة مقارنة مع الشهر المماثل من العام الماضي نتيجة ارتفاع عدد السياح الكلي بنسبة 7.6 بالمئة.

وتشكل السياحة رافدا إستراتيجيا لتعزيز احتياطات البلاد من العملة الصعبة، إلى جانب قيمة الصادرات السلعية والخدمات، والمنح والقروض والمساعدات الخارجية.

ويعتمد اقتصاد الأردن البالغ عدد سكانه حوالي 9.5 ملايين نسمة، وتشكل الصناعات نحو 92 بالمئة من مساحة أراضيه، إلى حد كبير على دخله السياحي الذي يشكل ما بين 12 إلى 13 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي.

ولجأ الأردن إلى توسيع تحركاته للترويج لمواقفه السياحية بهدف استقطاب سياح من جنسيات متعددة، ولأنواع السياحة فيه، وبخبر خصوصا بتحوله إلى وجهة للسياحة العلاجية. وخلال العامين الماضيين، استعادت المرافق السياحية المقامة على ضفاف البحر الميت بعضا من زخم السياحة الوافدة وسياحة الأعمال، الذي كانت تتمتع به قبل أعوام بعد فترة من التذبذب بسبب الاضطرابات الإقليمية.

ويزور البلاد سياح من أسواق بعيدة كأميركا اللاتينية والولايات المتحدة والمكسيك والصين واليابان في برامج زيارات مشتركة مع دول الجوار. وتعد منطقة البحر الميت قبلة سياحية عالمية لتواجدها في البقعة الأخفض على وجه الكرة الأرضية بنحو 370 مترا تحت سطح البحر.

ويرى خبراء أن هذه النتائج كانت بمثابة طوق نجاة الاقتصاد الأردني الذي تضرر أيضا من الظروف الأمنية المحيطة

بالمناطقة وانتشار تنظيم داعش في 2014 على مناطق واسعة من العراق وسوريا. ويعاني الأردن، الذي يستورد أكثر من 90 بالمئة من حاجاته من الطاقة من الخارج، ظروفًا اقتصادية صعبة وديونًا، إضافة إلى تأثره بموجات نزوح مئات الآلاف من اللاجئين.

وانعكست الأوضاع الصعبة للبلد على حياة معظم المواطنين، الذين تضررت قدرتهم الشرائية وحاصرهم البطالة في ظل ارتفاع الأسعار والضرائب.

وبدأ الاحتياطي الأجنبي بالتآثر سلبا منذ مطلع 2016 بعد تباطؤ النمو في تحويلات المغتربين والدخل السياحي والاستثمار الأجنبي، وهي العوامل المغذية لاحتياطي العملة الأجنبية.

وتسارعت عمان في تنفيذ برنامج إصلاحات هيكلية في اقتصادها أقرها صندوق النقد الدولي عام 2016، بهدف خفض الدين العام عام 2021 إلى 77 بالمئة من مستوى مرتفع بلغ 99 بالمئة في موازنات الأعوام الماضية.

4.4
مليارات دولار، عوائد السياحة الأردنية خلال تسعة أشهر بارتفاع 9 بالمئة بمقارنة سنوية

ويبدو أن المؤشرات الحديثة ستصعد من آمال الدولة في التعويل على النشاط السياحي لمواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية التي تلقي بظلالها على دول الجوار.

ويحذر خبراء من مخاطر الاقتصاد التقليدي المعتمد على موارد إنتاج محدودة يؤثر انحسارها على المالية العامة وحياة المواطنين.

ورغم استنفاذها المتأخرة تتطلع بعض الدول الخليجية بعد أزمة انخفاض أسعار النفط إلى تنويع مصادر تمويلها برءاء للعقبات المتوقعة في خضم تجاذبات سياسية واقتصادية كبيرة.

وتعتقد الأوساط الاقتصادية أن هذه الأموال سوف تمنح عمان مجالا للانسحاب انفسها وسط كومة الأزمات التي تواجهها في طريق تنفيذ برنامجها لإصلاح الاقتصاد وتجاوز عقباتها الاقتصادية.

ويهدف البلد المتعطل للنمو إلى استقطاب أسواق جديدة وتنويع إيرادات السياحة كقطاع حيوي في ظل قلة موارده واقتصاره على المساعدات الخليجية.

وكانت السعودية والإمارات تعهدتا العام الماضي بمنح عمان نحو 2.5 مليار دولار على مراحل بغرض المحافظة على أمنها الاجتماعي إذ يعتبر الأردن نقطة مهمة جغرافيا، يؤثر توترها الاجتماعي على المنطقة ككل.



السياحة تهب لإنقاذ الاقتصاد

استنفار دول حوض المتوسط لمواجهة أطماع تركيا في ثروات قبرص

قمة استثنائية لمؤتمر موك دفاعا عن حقوق الحقول البحرية



منصة لردع التدخلات التركية

المتحققة في عدد من الدول الأخرى، خاصة بعد تحقيق مصر كشف حقل ظهر ووضعها سريعا على خارطة الإنتاج. وأضاف "إن هذا الحقل الواقع في المياه الاقتصادية لمصر يعد ضمن أكبر عشرة حقول على مستوى العالم، وأجج الصراع في البحث عن الغاز في المياه العميقة في تلك المنطقة". ويتحدث أمام جلسات المؤتمر الذي تستضيفه مكتبة الإسكندرية العديد من الضيوف على مدار ثلاثة أيام، يناقشون فيها نحو 128 ورقة بحثية تغطي عددا من الموضوعات الإستراتيجية التي تتعلق بصناعة النفط والغاز.

وأوضح وزير البترول المصري طارق الملا لـ "العرب"، أنه منذ بداية انعقاد مؤتمر موك في عام 2000 أصبح من أهم المؤتمرات البارزة في الأجددة العالمية في هذا المجال.

ويمثل الملحق تجمعها مهما للخبراء وصانعي القرار والمتخصصين في قطاع النفط والغاز الطبيعي، وهو فرصة للمشاركين لتبادل الخبرات والتعرف على آخر مستجدات التكنولوجيات الحديثة، خاصة في مجالات البحث والاستكشاف والإنتاج من المياه العميقة. واعلنت وزارة البترول المصرية أنها استطاعت خلال السنوات الخمس الماضية جذب أعلى معدل في تاريخ القطاع بحوالي 30 مليار دولار.

وحققت القاهرة رقما قياسيا في معدل إنتاج الخام والغاز في تاريخها خلال أغسطس الماضي، حيث وصل معدل الإنتاج إلى 1.9 مليون برميل مكافئ للزيت يوميا.

وشاركت صناعة البترول في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 30 بالمئة وفي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنحو 50 بالمئة.

وأشار جيرالد شوتمان، نائب الرئيس التنفيذي للشركات المشتركة بشركة نيل العالمية إلى أن التحولات الجيوسياسية في المنطقة تؤثر حال عدم احتوائها على عمليات البحث والاستكشاف.

وقال في تصريحات خاصة لـ "العرب" إن "مستقبل الغاز خلال المرحلة المقبلة سوف ينصب على المياه العميقة بعد تطور تكنولوجيا البحث والاستكشاف في هذا المجال". وأكد أن دور المنتديات الدولية، ومنها منتدى شرق المتوسط، الذي دشنته مصر بعز من طرح حلول للمشكلات التي تواجهها بعض الأطراف المنخرطة في نزاعات بالمنطقة.

وتهدف قبرص من الخطوة إلى تأكيد حقوقها في حقول الغاز التي يتحرس بها الأتراك، وحضور الشركات العالمية المتخصصة في عمليات البحث والاستكشاف بما يقوي ويميز الموقف القبرصي.

ولعل انعقاد الدورة الحالية لموك تحت شعار "مصر.. التكامل بين ضفتي البحر المتوسط"، رسالة لدور القاهرة التي تعد أحد أطراف مثلث الغاز في المتوسط مع كل من قبرص واليونان، والتي تخوض معركة اقتصادية وإستراتيجية مهمة مع أقره.

ورغم أن الهدف الظاهر لموك الترويج من أجل التنسيق والتكامل والتعاون الإقليمي في مجال النفط والغاز، لكن التغيرات الجيوسياسية هيمنت على فعاليات المؤتمر المغلف باقتضائيات صناعة هذين المنتجين.

وأكد أبنوسينزو تيتوني، رئيس الجانب الإيطالي في المؤتمر، أن التغيرات الكبيرة في الإقليم زادت من سخونة منطقة شرق المتوسط بعد اكتشافات الغاز.

وقال في تصريح خاص لـ "العرب"، إن "هذه المنطقة أصبحت إحدى أهم مناطق إنتاج الغاز في ضوء الاكتشافات

على بلورة جماعات ضغط من دول وشركات مهمة بشرق المتوسط، قد تتحول إلى لوبي حقيقي على تركيا ومصالحها الاقتصادية على مستوى العالم.

أبنوسينزو تيتوني
التغيرات الجيوسياسية بعد اكتشافات الغاز زادت توتر شرق المتوسط

طارق الملا
النفط والغاز يساهمان بنصف الاستثمارات المباشرة في مصر

واستغل الجانب القبرصي انعقاد المؤتمر، وأعلن ديمتريس فيساس القائم بأعمال المدير العام لشركة الهيدروكربونات القبرصية أمام المؤتمر، عزم بلاده إطلاق مؤتمر مواز لدول شرق المتوسط يعقد في نيقوسيا أبريل المقبل، كتوأمة لمؤتمر حوض المتوسط اللذين تنظهما مصر وإيطاليا بهدف إثراء التعاون بين دول المنطقة.

سجل طويل لانتهاكات أنقرة للمياه القبرصية

اعلنت تركيا في فبراير الماضي أنها ستبدأ في أعمال التنقيب عن النفط والغاز قرب قبرص، لترسل في مايو سفينة الحفر "فاتح" إلى منطقة غرب قبرص.

وفي يونيو الماضي، عززت أنقرة أسطول الحفر بسفينة حفر ثانية لتعمل قبالة شبه جزيرة كارباس شمال شرقي قبرص، لتعلن في الثالث من أكتوبر الجاري أنها سترسل سفينة "يافور" للحفر قبالة الساحل الجنوبي لقبرص.

لكن قبرص ردت في اليوم التالي قائلة إن إرسال تركيا سفينة حفر إلى منطقة منحت فيها تراخيص للتنقيب عن النفط والغاز يشكل "تصعيدا خطيرا".

وانتهى المطاف الإثنين الماضي، باتفاق أوروبي يقضي بوضع قائمة بعقوبات اقتصادية على أنشطة تركيا للتنقيب عن النفط والغاز قبالة قبرص. بين الطرفين بشكل أكبر، بعد أن

عن الغاز قبالة سواحلها في أكتوبر من نفس العام رغم تحذيرات تركيا بان الخطوة قد تضر بمحادثات السلام.

وما لبثت نيقوسيا أن بدأت في أعمال التنقيب قبل الموعد بشهر واحد حتى بدأت تركيا في أعمال التنقيب البري خلال أبريل 2012 بمنطقة شمال قبرص الانفصالية، مثيرة التوترات مع القبارصة اليونانيين.

وبعد هدنة دامت خمس سنوات تسارعت الأحداث مجددا، إذ أعلن وزير الطاقة القبرصي يورجوس لاكوترييس في مارس 2017 أن بلاده ستمنح المزيد من التراخيص للتنقيب وأعلنت قبرص بعد ذلك استحصال الجولة الثالثة لترسية تراخيص حفر الآبار والتي فازت فيها إكسون موبيل وإيني الإيطالية وتوتال الفرنسية بمناطق بحرية إضافية.

ومنذ مطلع 2019 تواترت المناوشات بين الطرفين بشكل أكبر، بعد أن

حظيت قبرص بتأييد واسع في قضية تحرش تركيا بمياهها الإقليمية خلال مؤتمر المعرض الدولي العاشر لدول حوض البحر المتوسط الذي افتتح بمدينة الإسكندرية أمس، وكشفت عن تحركات لتكوين لوبي دولي سيتم الإعلان عنه في أبريل المقبل لتأكيد أحقيتها باحتياطات الغاز في سواحلها.

محمد حماد
صحافي مصري

الإسكندرية (مصر) - أعلنت دول حوض المتوسط المنتجة للنفط والغاز عن حالة استنفار قصوى لمواجهة تجاوزات تركيا في مجال التنقيب في المنطقة، وتم عقد دورة استثنائية للمؤتمر والمعرض الدولي العاشر لدول المتوسط "موك" بمدينة الإسكندرية المصرية.

وتعقد فعاليات المؤتمر العالمي مرة واحدة سنويا بالتناوب بين مصر وإيطاليا، إلا أنه عقد العام الحالي مرتين لأول مرة منذ إنطلاقه قبل 19 عاما، كانت الأولى في أبريل الماضي بمدينة رافينا بإيطاليا.

وقال مشاركون في المؤتمر لـ "العرب"، إن تصرفات تركيا الخارجة عن القوانين الدولية في المنطقة لا تتوقف، وبدأت بالتحرش بالمياه الاقتصادية لقبرص، وعزمها التنقيب عن الغاز في المياه الإقليمية الخاصة بها بذرائع واهية، والتلويح باستخدام ما تسميه دبلوماسيا "البوارج الحربية"، وإرسال نحو خمس سفن للتنقيب عن الغاز خلال الأشهر الماضية.

وارخت العملية العسكرية التي تقوم بها أنقرة في شمال شرق الفرات بسوريا، بظلالها على مؤتمر الإسكندرية، وقد تكون لها روافد كبيرة على أمن واستقرار شرق المتوسط ومصير ثرواته وطرق الدفاع عنها.

وأضاف هؤلاء، أن التحركات التركية تحتاج إلى وقفة حاسمة ورسالة ملموسة لمواجهة صلب الرئيس رجب طيب أردوغان الذي يبحث عن دور مؤثر في منطقة شرق المتوسط، وجر دولها إلى خطط الأوراق الاقتصادية.

وتشير الدراسات المتعلقة بالبحث عن الغاز والنفط والمعادن في باطن الأرض إلى أن تلك المنطقة تعج باحتياطيات غير مسبوقة من الغاز الطبيعي.

ويعزز انعقاد الدورة الحالية لموك بمشاركة 350 شركة، يمثلون 24 دولة الموقف القبرصي، لأن الحشد يؤكد على حقوقها ضد أي تجاوزات من قبل أي دولة مجاورة، ويعزز خطط القاهرة لتكون مركزا إقليميا للطاقة في شرق المتوسط.

وبدا توقيت المؤتمر للكثير من المراقبين رسالة تحذير لأنقرة، وإشارة

لندن - يؤجج تنقيب تركيا عن الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط توترات مع قبرص، وقد دفعت الاتحاد الأوروبي إلى التراجع عن إبرام عقود تجارية مع أنقرة.

وانتهت الحكومة القبرصية المعترف بها دوليا والاتحاد الأوروبي، تركيا بانتهاك المنطقة الاقتصادية البحرية للبلاد من خلال أعمال التنقيب قبالة الجزيرة المقسمة.

وتقول تركيا إنها تعمل في مياه داخل جرفها القاري أو في مناطق للقبازصة الأتراك حقوق فيها.

والبلدان في نزاع منذ تفجر الصراع العرقي في عام 1974 والذي قسم الجزيرة بين سكانها من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك. وعلى مدى السنوات الثماني الأخيرة من النزاع بتطورات متسارعة، بدأت حين أعلنت قبرص في أغسطس 2011 أن شركة أميركية ستبدأ التنقيب